العدد (2054) السنة الثامنة - الجمعة (25) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نواب يدعون إلى الإصلاح سريعاً.. وآخرون يتهمون تظاهرات الجمعة بالمسيسة

الغضب العراقي يدخل "أزمة الاحتمالات" وسط دعوات للتهدئة

متابعة/ المدى

ناقش القادة العراقيون خلال اجتماع دعا له رئيس الوزراء نوري المالكي وشارك فيه الرئيس جلال طالباني وقادة الكتل والقوى والأحزاب السياسية "مستجدات الأوضاع السياسية والاقتصادية على الساحة العراقية حيث كانت آراء المجتمعين متطابقة بشأن التأكيد على ضرورة حفظ الأمن والاستقرار في البلاد".

وعقب اجتماع قادة الكتل السياسية الليلة قبل الماضية قال طالباني "عقدنا اجتماعاً ناجحاً تبادلنا فيه بحرية الآراء وكان هناك إجماع على ضرورة حفظ الأمن والاستقرار في البلاد".

من جهته أصدر المرجع الأعلى في العراق آية الله السيد علي السيستاني توجيها حول احتجاجات يوم الغضب أكد فيه تعاطفه مع المحتجين لكنه حذر من استغلال التظاهرات ممن اسماهم بذوي المآرب والأجندات الخاصة.

وقال السيستاني في نص توجيهه "ان المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على تعاطفها مع مطالب المواطنين المشروعة وحقهم في التعبير عن آرائهم بصورة سلمية تبدي قلقها من ان تخرج التظاهرات التي دعا اليها بعض الأطراف عن السيطرة وتستغل من قبل ذوي المآرب والأجندات الخاصة وتؤدي الى إزهاق الأرواح والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة ولذلك تهيب بالمواطنين ان يكونوا على حذر من هذا الامر".

من جهتها حذرت وزارة الداخلية مما قالت إنها عناصر ترتدي زي الشرطة والجيش ستندس بين متظاهري يوم الغضب الجمعة لتحويل التظاهرات نحو العنف وسط أنباء عن استقالة عدد من ضباط ومنتسبي الداخلية وانضمامهم الى المتظاهرين .. بينما نفت الكتلة العراقية تخليها عن ترشيح القيادي فيها طارق الهاشمي لمنصب نائب رئيس الجمهورية وقالت ان تقارير عن انشقاقات في الكتلة غير صحيحة.

وقبل ٤٨ ساعة من انطلاق فعاليات يوم الغضب الجمعة دعت الوزارة المواطنين الذين يستعدون الى التظاهر في ساحة التحرير وسط بغداد ومناطق أخرى من البلاد "الى اخذ الحيطة والحذر من مجموعات ترتدي زي الجيش والشرطة تحاول الاندساس بين المتظاهرين لغرض استفزاز المشاركين في التظاهرة واحداث حالات من العنف والشغب لتصوير الأمر وكأن القوات النظامية تعتدي على المتظاهرين" كما قالت.

وأضافت الداخلية في بيان ان هنالك مجموعات ترتدي الزي العسكري لوزارتي الدفاع والداخلية " لا تنتمي إليهم سيشاركون في التظاهر في محاولة للكسب الاعلامي الرخيص لذلك ننبه المواطنين الكرام الى مثل هذه المحاولات الخبيثة التي تستهدف الإساءة الى سمعة المتظاهرين ومطالبهم السلمية المشروعة".

وكان المالكي قد حمل حزب البعث المنحل مسؤولية إحداث محافظة واسط بجنوب بغداد مؤكدا أن ٣٣ من قيادات البعث المنحل تقف وراء حرق المؤسسات الحكومية في الكوت عاصمة المحافظة فيما حذر من متسللين يرتبطون بأجندات خارجية دخلوا البلاد لإثارة الفتنة.

وقال المالكي خلال لقائه وفداً من عشائر محافظة البصرة الجنوبية أمس إن "٣٣ من أعضاء الفرق بحزب البعث المنحل يقفون وراء عمليات الحرق التي طالت المؤسسات الحكومية في محافظة واسط، وأن أسماءهم معروفة لدى القوات الأمنية" .. مؤكدا "اعتقال تسعة من منهم".

وأكد المالكي تأييد حكومته لمطالب المتظاهرين بالقول "نؤيد مطالب الجماهير والوزراء سيذهبون إلى المحافظات وفق برنامج محدد للاطلاع على مطالب المتظاهرين".

من جهتها، حملت حركة الوفاق الوطني العراقي الحكومة المسؤولية عن أي انتهاكات أو أذى يلحق بالمتظاهرين ودعتها الى رفع الحظر المفروض على تغطية وسائل الإعلام للاحتجاجات وفقا لحرية التعبير التي يحميها الدستور.

وقالت الحركة ان الأوضاع العامة في العراق وصلت الى مستويات مأساوية تتسم بتوقف الخدمات الأساسية في البلاد وارتفاعاً مخيفاً للبطالة والفقر المتقع واستمرار هدر الأموال العامة من خلال الفساد المالي والإداري وتزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين والمهجرين وفقدان معاني المصالحة والشراكة الوطنية الحقيقية وباعتماد الطائفية السياسية والجهوية وتصاعد وتيرة الاعتقالات والقمع العشوائية وتراجع مساحات الحريات العامة والشخصية التي كفلها الدستور وتسييس القوانين سيئة الصيت ومنها قوانين الإرهاب واجتثاث البعث والمخبر السري واستمرار المماطلة والتسويف من قبل بعض قيادات الحزب الحاكم في ما يتعلق بالالتزامات والاتفاقيات العديدة التي تم التوافق عليها في تسمية الوزراء وإعادة الأجهزة الأمنية والعسكرية في مكتب رئيس الوزراء إلى وزارتي الدفاع والداخلية حسب ما تم الاتفاق عليه وكذلك طرد العناصر المسيئة للقوى الوطنية العراقية في بعض الأجهزة الاستخبارية والتي أخذت تتطاول على أبناء شعبنا ورموزه الوطنية والعشائرية والعسكرية.

الأوضاع العامة في العراق وصلت الى مستويات مأساوية تتسم بتوقف الخدمات الأساسية في البلاد وارتفاعاً مخيفاً للبطالة والفقر المتقع واستمرار هدر الأموال العامة.

وأضافت انه تعاطفاً مع مطالب جماهير الشعب المشروعة والتي تعبر عن رأيها وفق الدستور العراقي وبكفالته للحريات العامة في التظاهرات فإنها تدعو لان تكون التظاهرات سلمية وحضارية وان لا تتعرض للأملاك العامة والخاصة ومعبرة عن رأي الجماهير بوضوح.

وحذرت من اندساس بعض المغرضين وطالبت عناصر القوات المسلحة (الباسلة) وقوى الأمن الداخلي (الوطني) بتوفير الحماية اللازمة لهذا التظاهرات السلمية. وحملت الحكومة المسؤولية عن أي انتهاكات أو أذى المتظاهرين وقالت انه يجب على الحكومة أيضا رفع الحظر المفروض على تغطية وسائل الإعلام وفقا لحرية التعبير التي يحميها الدستور.

وأملت في تعزيز الديمقراطية الحقة وإزالة الغبن والفقر لتسود العدالة والكرامة والمساواة في العراق ليتمتع أبناؤه بسيادة القانون وحرية التعبير.

على الصعيد نفسه دعت القوى السياسية التركمانية الى عدم إعاقة التظاهرات السلمية أو استخدام القوة والترهيب ضد المشاركين فيها مشددة على رفض الشعارات الاثنية والطائفية في هذه التظاهرات وكشف الدخلاء الذين يريدون السوء للعراق.

وعقب اجتماع لهذه القوى في كركوك شارك فيه ممثلون عن حزب العدالة التركمانية وحزب القرار التركماني وحزب توركمن ايلى والحركة الإسلامية التركمانية قالت انه في خضم التطورات المتسارعة التي تشهدها دول المنطقة في الشرق الأوسط ومدى انعكاسها على الساحة العراقية والغضب الجماهيري في العراق الذي اخذ صدا واسعاً في عموم محافظات البلاد منها الشمالية والوسطى والجنوبية فإنها تدعو إلى اعتماد شعار "الشعب مصدر السلطات" حتى تعكس التظاهرات رأي الشارع العراقي وتكون حقاً مشروعاً وديمقراطياً.

وطالبت بسلمية التظاهرات وعدم المساس للممتلكات العامة والخاصة وعدم إعاقة التظاهرات السلمية واستخدام القوة والترهيب ضدها .. ورفض الشعارات الاثنية والطائفية في التظاهرات وكشف الدخلاء الذين يريدون السوء للعراق ولشعبه". كما أكدت ضرورة الرضوخ والاستماع لمطالب الشعب من المتظاهرين وتحسين الحياة المعيشية لهم ورفع الغبن عن الشعب التركماني في مناطقهم ومحاربة الفساد الإداري والمالي في جميع المؤسسات الحكومية وعدم تسييس هذه التظاهرات.

وكان عدد من المثقفين والشباب العراقيين قد دعوا عبر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إلى تظاهرة سلمية مليونية يوم الجمعة يكون مركزها ساحة التحرير بوسط بغداد للمطالبة بتوفير الخدمات وفرص العمل والقضاء على البطالة والفساد الإداري المستشري في البلاد إضافة الى صون الحريات العامة وضمان حرية التعبير.

وتشهد المحافظات العراقية منذ أسابيع تظاهرات مطالبة بتحسين الخدمات ورفع المستوى المعيشي ومكافحة الفساد والمفسدين تخلل بعضها مصادمات بين القوات الأمنية والمتظاهرين أدت إلى وقوع الكثير من الضحايا بين قتيل أو جريح.

من جانبه، وصف عضو في مجلس النواب العراقي، التظاهرات المزمع انطلاقها يوم غد الجمعة بـ"المسيسة" حيث دعت لها بعض الأحزاب المعارضة للعملية السياسية، مؤكداً وجود بعثيين مندسين في هذه التظاهرات التي ستحمل طابعاً مسلحاً بحسب قوله.

وقال هيثم الجبوري لوكالة كردستان للأنباء ان "التظاهر حق شرعي ومكفول دستورياً، وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من الدستور العراقي الدائم على حق التجمع والتظاهر، الا ان تظاهرات يوم غد الجمعة (مسيسة) دعت لها بعض الأحزاب المضادة والمعارضة للعملية السياسية".

واضاف قائلاً إننا "نريد الحفاظ على المال العام ومؤسسات الدولة وممتلكاتها من العبث بها أو التعرض لها وعلى الجميع احترام القانون عبر التظاهر بشكل سلمي".

تتواتر الدعوات في مواقع التواصل الاجتماعي، إلى القيام بتظاهرة مليونية في ٢٥ من الشهر الجاري في ساحة التحرير للمطالبة بتحسين الوضع المعاشي والخدمي.

وأضاف الجبوري إننا "حصلنا على معلومات تفيد بوجود بعثيين مندسين في هذه التظاهرات يريدون أن يعكروا صفوها من خلال تحويلها من طابعها سلمي الى تظاهرة ذات طابع مسلح" مبيناً ان "بعض المشاركين سيرتدون ملابس عسكرية ويحملون سلاحاً كاتماً للصوت للقيام بضرب بعض المتظاهرين حتى تحدث فوضى".

وناشد الجبوري "المواطنين عدم الخروج يوم غد، ليس بقصد منعهم من ممارسة حقهم الدستوري وإنما لتفويت الفرصة على البعثيين الذين سيقودون تلك التظاهرات، مما سينتج أحداث عنف عنها (بحسب وصفه)".

وتتواتر الدعوات في مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت ومواقع إلكترونية عراقية، إلى القيام بتظاهرة مليونية في ٢٥ من الشهر الجاري في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد للمطالبة بتحسين الوضع المعاشي والخدمي.

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

لكن، عضو مجلس النواب العراقي عن القائمة العراقية أعلن أمس الخميس عن أن توفير الأمن والخدمات وتشغيل البطالة في البلاد، من شأنها ان تحد من التظاهرات التي تشهدها اغلب مدن العراق.

وقال النائب مصطفى الهيتي، لوكالة كردستان للأنباء "هناك قتل للطاقات الشبابية في البلاد، فالبطالة مستشرية بالمجتمع وهذا ما يدفع الشباب للتظاهر"، مبيناً أن "الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لم توفر شيئاً لشريحة الشباب".

وتشهد عدد من مدن البلاد منذ الخامس من الشهر الجاري، تظاهرات شعبية احتجاجا على تردي الخدمات والأمن والبطالة في العراق، وتركزت تلك التظاهرات في بغداد والقادسية والبصرة والانبار والموصل وواسط.

وأضاف الهيتي أن "الشباب يشكلون ما نسبته ٦٠ بالمئة من المجتمع العراقي"، مشدداً على ضرورة أن تقوم الحكومة بدورها من خلال تلبية مطالب الشباب المتظاهرين من خلال توفير فرص العمل لهم.

وأوضح أن "حل مشكلة البطالة لدى الشباب من قبل الحكومة العراقية، سوف تحد من تأثير المجاميع المسلحة عليهم، إذ تستغل بعض المجاميع فرص تردي واقعهم المادي وتقدم مبالغ كبيرة لهم من اجل الانتماء إليها".

ودعا الهيتي أعضاء مجالس المحافظات العراقية، إلى أن يقوموا بزيارات ميدانية لمعرفة مشاكل الشباب الخاصة بمحافظاتهم، من اجل ان تقوم الحكومة العراقية بوضع الحلول اللازمة للحد من مشاكل شريحة الشباب في البلاد.

وتتواتر الدعوات في مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت ومواقع إلكترونية عراقية، إلى القيام بتظاهرة مليونية في ٢٥ من الشهر الجاري الذي يصادف يوم غد الجمعة، في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد.

يؤكد التيار الصدري إنه لن يشارك في التظاهرات، إذ كان زعيم التيار مقتدى الصدر أوعز بإجراء استفتاء عام في جميع المحافظات بشأن الخدمات وتأييد التظاهر.

ويعاني العراق نقصاً كبيراً في الخدمات، وبخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية وتعبيد الطرقات والوحدات السكنية في وقت تعود فيه أحداث التظاهرات إلى الشارع العراقي تدريجيا بعد آخر محطة لها في البصرة وما عرف بـ"تظاهرة الكهرباء".

ويواصل عراقيون احتجاجات في مناطق متفرقة من البلاد حيث احتشد الآلافُ مطالبين بمكافحة الفساد وتحسين الخدمات إضافةً إلى إجراء إصلاحات في العراق.

ويُتوقَع أن تشهد العاصمة بغداد الجمعة تظاهرة حاشدة أكبر حجماً من الاحتجاجات الصغيرة التي نُظّمت خلال الأسبوعين الماضيين وتركّزت مُطالباتُها على مكافحة الفساد وتحسين الخدمات إضافةً إلى تنحّي مسؤولين محليين بدلاً من السعي لتغيير الحكومة.

وفي تحذير أصدرته السلطات الحكومية أمس الأول دعا بيان رسمي الراغبين بالمشاركة في التظاهر إلى "أخذ الحيطة والحذر من مجموعات ترتدي زي الجيش والشرطة وتحاول الاندساس بين المتظاهرين لغرض استفزاز المشاركين في التظاهرة وإحداث حالات من العنف والشغب لتصوير الأمر وكأن القوات النظامية تعتدي على المتظاهرين"، بحسب ما وَرَد في نصّ البيان المنشور على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية العراقية.

من جهته، ذكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت في أحدث تصريحات له أن الاحتجاجات التي تشهدها دول المنطقةً "تُظهر مدى الحاجة لحل الخلافات القديمة قبل أن تتحول إلى أزمة"، بحسب تعبيره.

ميلكرت صرّح بذلك في واشنطن حيث كان يلتقي مسؤولين من البيت الأبيض والكونغرس الأميركي. ونقلت رويترز عنه القول إنه يعتقد بأن تظاهرات الاحتجاج "تُظهر مدى أهمية استئصال المنابع المحتملة للاضطرابات في المستقبل."

وصرح المسؤول الدولي بأن الأمم المتحدة تعمل مع مسؤولين في بغداد وإقليم كردستان لمحاولة وضع جدول أعمال لمعالجة النزاعات بما فيها الخلافات بشأن تقاسم عائدات النفط ومستقبل مدينة كركوك.

كما نُسب إليه القول إنه "مادامت هذه القضايا كامنة وبدون حل فإنها قد تصبح في أي وقت بالمستقبل فتيل أزمة واستقطاب" مضيفاً أن "ما نراه اليوم في الشوارع يظهر أن هذا يمكن حدوثه في عشية وضحاها ويجب أن نحاول منع هذا"، على حد تعبيره.

وفي تعليقه على هذه التصريحات، قال عضو مجلس النواب العراقي محمود عثمان لإذاعة العراق الحر إن ميلكرت قام بعدة زيارات إلى "المناطق التي تُسمّى بالمتنازع عليها..كما زار قبل فترة قصيرة كركوك حيث التقى بمختلف المكوّنات هناك، إضافة إلى زيارته إلى الموصل...وما قاله بشأن ضرورة حل المشاكل الحالية صحيح كي لا تتحوّل هذه الأمور إلى أزمة، ولكن هذا الموضوع ليست له علاقة بالتظاهرات...إذ أن هذه التظاهرات أهدافُها عراقية عامة، وهي الخدمات وإصلاح النظام والإصلاحات الاجتماعية وإزالة بعض المسؤولين المحليين، وكذلك الحريات".

وأجاب عثمان أيضاً عن سؤال يتعلق بالجهود الأميركية التي بُذلت لدعم دور الأمم المتحدة في العراق بين حكومتيْ الإقليم والمركز.

وفي تطور لاحق، أكد مصدر في مطار بغداد الدولي أن المطار يشهد حركة نزوح كبيرة لعدد من النواب والسياسيين العراقيين، فيما لفت مصدر في إدارة الجمارك إلى انه تم إرجاع مبلغ مليون و٢٠٠ ألف دولار حاول السياسيون إخراجها معهم.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز"، إن "مطار بغداد الدولي، يشهد منذ يوم أمس، حركة نزوح كبيرة لنواب وسياسيين عراقيين للخروج خارج البلاد"، مبينا أن "أعداد المسؤولين النازحين تضاعفت اليوم، بشكل كبير عما كان عليه يوم أمس".

من جهته أكد مصدر في إدارة الجمارك إن "دائرة الجمارك استطاعت أن تضبط مبلغ مليون و٢٠٠ ألف دولار أمريكي، حاول المسؤولون إخراجها خارج البلاد".

وأوضح المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "الإدارة حجزت على تلك المبالغ ومنعت النواب السياسيين والنواب من إخراجها"، وأشار إلى أن "المبلغ المسموح للمسؤول حمله معه لا يتجاوز الـ ١٠ آلاف دولار كحد أقصى"، مبينا أن "بعض المسؤولين كان يحمل مبالغ تصل إلى مئة ألف دولار".

وتشهد البلاد منذ نحو ثلاثة أسابيع تظاهرات شعبية استلهمت من التظاهرات التي تجوب الدول العربية والتي أدت لحد الآن إلى سقوط نظامين سياسيين في تونس ومصر، وتتركز مطالب المتظاهرين في العراق على توفير الخدمات وفرص العمل وصون الحريات وضمان حرية التعبير إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة، وقد تخلل بعضها صدامات بين القوات الأمنية والمتظاهرين، أدت إلى وقوع عدد كبير من الضحايا بين قتيل وجريح حين قام متظاهرون بإشعال النار بمبان حكومية، لاسيما في مدينة الكوت، مركز محافظة واسط، بعدما أطلقت القوات الأمنية النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل أحدهم وإصابة ٤٩ آخرين.

ومن المتوقع ان تشهد البلاد اليوم الجمعة تظاهرة يقول القائمون عليها بأنها مليونية وتهدف للإصلاح والتغيير، إلا أنها لم تؤخذ بنوايا حسنة من الحكومة التي أخذت تحذر خلال الأيام الماضية من أن تستغل التظاهرات لإسقاط العملية السياسية في البلاد، وقد ذكر رئيس الحكومة نوري المالكي بان لديه معلومات أكيدة تفيد بمحاولة حزب البعث وغيره من الجهات تسييس التظاهرات وخلق الفوضى بما يعيد البلاد إلى المربع الأول بحيث "يصعب إصلاحها" بحسب تعبيره.

ويؤكد التيار الصدري أحد اكبر الذين دعوا إلى تظاهرات ضد الاحتلال والخدمات إنه لن يشارك في تظاهرات الجمعة، إذ كانت الهيئة السياسية للتيار الصدري قد أعلنت أمس أن زعيم التيار مقتدى الصدر أوعز بإجراء استفتاء عام ولمدة أسبوع في جميع محافظات العراق من ضمنها إقليم كردستان العراق بشأن الخدمات وتأييد التظاهر.